موجز السياسات
18 - 2026

رفع كفاءة الإنفاق العام كمدخل للإصلاح المالي وتعظيم الأداء التنموي في الدول العربية

د. وليد عبد مولاه*

النقاط الرئيسية

- في ظل تفاقم مستويات الدين العام في العديد من الدول، لم يعد التحدي الرئيس مقتصرًا على ضبط حجم الإنفاق العام فحسب، بل أصبح يتمثل بصورة متزايدة في تعزيز كفاءته، بما يضمن توجيه الموارد المحدودة نحو تحقيق مخرجات تنموية أكثر استدامة وأثرًا.

- تشير نتائج القياس المقارن لكفاءة الإنفاق العام الى أن أغلب الدول قادرة على تحقيق مستويات متقاربة من الأداء التنموي عند مستويات إنفاق أقل، وهو ما يعكس وجود فجوة في الكفاءة يمكن تضييقها من خلال تحسين تخصيص الموارد العامة وتعظيم مردودها الاقتصادي والاجتماعي بدلا من زيادة الانفاق.

- تتأثر كفاءة الإنفاق الحكومي إيجابيًا بعدة محددات هيكلية، من أبرزها مستوى التطور المالي، والانفتاح التجاري، ودرجة التعقيد الاقتصادي، في حين يرتبط الاعتماد المرتفع على إيرادات الموارد الطبيعية غالبًا بتراجع الكفاءة المؤسسية والإنفاقية.

- يتطلب تحسين كفاءة الإنفاق العام في الدول العربية تبنّي حزمة إصلاحات متكاملة، تقوم على مواءمة تخصيص الموارد مع المخرجات التنموية القابلة للقياس عبر مؤشرات أداء واضحة ومتسقة مع الاستراتيجيات الوطنية، إلى جانب إعادة توجيه الإنفاق نحو الاستثمار الرأسمالي وتنمية رأس المال البشري، وتعزيز نظم ربط الأجور بالإنتاجية، وترشيد منظومات الدعم من خلال آليات استهداف أكثر دقة تستند إلى معايير استحقاق واضحة.

1. المقدمـــة

زاد الاهتمام بكفاءة الإنفاق العام خلال العقدين الماضيين لأنه غالبًا ما يُنظر لعدم كفاءة الانفاق أنه المسبب الرئيسي لتفاقم عجز الموازنة وتراكم الدين العام، ويمكن أن يشكل هدرًا للمال العام حتى في بعض الدول التي تحقق فوائض مالية. هذا الوضع أدى للاعتقاد أنه يمكن خفضه وجعله أكثر كفاءة عبر ترشيده، ورقمنة العمليات، ونقل بعض الأنشطة العامة غير الأساسية إلى القطاع الخاص. من جهة أخرى، يجادل بالقواعد القانونية والمحاسبية تحقيق أهداف تنموية عبر أطر زمنية مختلفة تكون

*مستشار – المعهد العربي للتخطيط بالكويت walid@api.org.kw .
يرتكز هذا العدد من موجز السياسات على نتائج مؤشر الانفاق العام الذي أطلقه المعهد العربي للتخطيط في يناير 2025.

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبّر عن رأي المؤلف وليس المعهد.

مسؤولة عن تحقيقها بكفاءة، وذلك من خلال تصميم سياسات وبرامج سليمة، ما يستدعي تخصيصاً كفؤاً للموارد الشحيحة. من جهة أخرى، يتطلب قياس كفاءة الإنفاق العام ذاته منهجية تعكس بدقة مفهوم الكفاءة، الذي يُعرَّف بأنه مستوى المخرجات المحقق مقارنة إلى الموارد المتاحة، مع ضرورة أخذ العوامل الخارجية في الحسبان. فعلى سبيل المثال، يشير Afonso et al. (2003) في مجال الصحة إلى صعوبة تحديد مقدار الزيادة في متوسط العمر المتوقع الناتج عن الانفاق الحكومي مقارنة بعوامل أخرى مثل المناخ أو العادات الغذائية.

ازداد في السنوات الأخيرة عدد الدراسات التطبيقية التي تقيم كفاءة الإنفاق العام استناداً إلى فرضية أن الإنفاق العام عموما يهدف إلى تحسين نتائج التنمية والاستدامة. وقد غطت دراسات عديدة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ثم توسعت نحو أغلب دول العالم بالاعتماد بالأساس على منهجيات غير معلمية على غرار تحليل تغليف البيانات (Data Envelopment Analysis) لتقدير درجات الكفاءة اعتماداً على نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كمُدخل ومستوى الأداء التنموي كمخرج. وتمثل دراسة Afonso et al. (2003) إحدى الدراسات الرائدة في هذا المجال، حيث اقترحت تقييم أداء الإنفاق العام لعينة من الدول المتقدمة باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء في مجالات الإدارة والتعليم والصحة والبنية التحتية وتوزيع الدخل والنمو والاستقرار الاقتصادي.

ويبدو أن فهم أسباب الكفاءة (أو عدم الكفاءة) لا يقل أهمية في الدول النامية التي تواجه تحديات تنموية وضغوطًا مالية ربما أكثر من الدول المتقدمة. لذلك أجريت عدة دراسات لاستكشاف محددات الكفاءة بهدف توجيه صناع السياسات في جهود الإصلاح المالي والاقتصادي.

ينطلق الدافع الأساسي لهذا العدد من سلسلة موجز السياسات من الحاجة لمزيد من تسليط الضوء على كفاءة الانفاق الحكومي ومحدداته ووضعه ضمن أجندة الإصلاح المالي والاقتصادي، خاصة في ضوء عدم إدراج أغلب الدول العربية في الابحاث المنشورة مما يحرمها من تقدير مستوى كفاءتها الإنفاقية.

2. الكفاءة الإنفاقية: الانفاق مقابل الأداء التنموي

▪ اتجاهات الانفاق العام في الدول العربية

يشير تطور نسب الإنفاق في الدول العربية خلال الفترة (2000–2025) (الجدول رقم 1) إلى تباين واضح بينها من جهة، وبين متوسطات الدول المتقدمة والدول الناشئة والنامية من جهة أخرى، فبينما استقر متوسط الإنفاق في الدول المتقدمة عند مستويات مرتفعة نسبيًا تدور حول 40-46% من الناتج (في دلالة على توجهها الاجتماعي)، وبلغ في الدول الناشئة والنامية نحو 28-32% مع اتجاه تصاعدي تدريجي، اتسمت الدول العربية بعدم التجانس وبارتفاع درجة التقلب المرتبط بعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والأزمات المختلفة. فقد اتجهت دول الخليج على سبيل المثال الى مستويات إنفاق دون 30٪ بعد جائحة كوفيد 19، في حين حافظت دول مثل الأردن والمغرب وتونس والجزائر على نسب تتراوح بين 32% و35%. أما الدول التي عانت من صراعات أو اختلالات اقتصادية - كاليمن والسودان ولبنان - فقد شهدت تراجعًا حادًا في نسب الإنفاق وعدم استقرار واضح. كما برزت حالات استثنائية مثل الكويت وليبيا والعراق بارتفاعات كبيرة وتقلبات حادة ناجمة عن ارتفاع حصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.

وبصورة عامة، يمكن القول إن نمط الإنفاق في الدول العربية أقرب إلى نموذج الدول الناشئة منه إلى الدول المتقدمة باستثناء ليبيا والكويت والعراق، لكنه يتسم بحساسية أعلى للصدمات الخارجية والعوامل الجيوسياسية، مما يحدّ من استقراره على المدى الطويل مقارنة بالمسارات الأكثر انتظاماً في المجموعات الدولية الأخرى.

جدول رقم (1): الانفاق الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

	2000	2010	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الامارات	21.8	30.4	30.5	25.9	22.7	22.7	21.4	23.3
الأردن	33.1	29.8	33.7	34.1	33.3	32.9	33.0	33.7
البحرين	22.2	31.1	34.6	30.6	28.4	29.1	29.1	28.7
الجزائر	26.4	35.1	37.5	32.5	32.7	37.4	36.8	35.6
السعودية	33.1	33.0	37.4	28.2	25.3	28.3	29.6	27.9
السودان	10.4	17.4	10.9	9.8	17.9	8.2	6.4	6.0
الصومال			5.5	4.9	7.1	6.7	7.4	7.4
العراق		49.6	41.9	36.3	33.9	41.2	42.9	44.3
الكوت	29.9	45.5	62.9	48.3	39.6	48.3	50.4	50.9
المغرب	22.8	28.7	34.1	31.0	33.7	32.0	33.0	34.5
اليمن	31.7	30.2	10.6	8.2	12.2	11.8	8.9	9.5
تونس	24.0	24.0	34.5	33.2	36.5	35.7	33.8	32.9
جزر القمر	9.7	13.3	18.8	20.0	18.4	17.9	19.1	19.6
جيبوتى	23.2	26.6	25.8	23.1	21.0	21.5	20.6	20.1
سوريا	27.4	28.6						
عمان	31.2	30.6	44.5	36.5	30.9	27.5	28.7	28.4
فلسطين		34.8	33.0	30.8	29.1	30.1	38.2	
قطر	29.8	32.0	34.7	29.4	24.3	27.3	26.0	26.8
لبنان	42.8	29.2	23.2	10.9	13.4	14.9	16.5	
ليبيا	26.8	52.9	57.3	64.7	62.2	65.4	94.8	72.0
مصر	26.0	31.4	25.7	25.5	24.9	22.7	22.9	29.0
موريتانيا		17.3	18.5	20.8	28.7	24.8	23.6	25.4
الدول المتقدمة		42.2	46.3	44.2	40.3	40.5	40.8	40.9
الدول الناشئة والنامية	22.7	28.5	32.8	30.3	30.4	30.9	31.3	31.7

المصدر: اعداد الكاتب بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، 2026.

▪ الأداء التنموي العربي

تستدعي أي منهجية لقياس كفاءة الإنفاق العام اعتماد مؤشرات للأداء التنموي التي تغطي مجالات تعبر عن نطاق التدخل الحكومي في قطاعات هامة كالصحة والتعليم والبنى التحتية، ولكن يمكن أن تشمل قطاعات أخرى تمثل أوجها هامة للتدخل والتأثير غير المباشر على الاستثمار والنمو مثل جودة المؤسسات التي تدير العملية التنموية عموما. وهذا ما اقترحته دراسة[1] Afonso et al. (2003) التي استخدمت مجموعة من المؤشرات الفرعية كما هو مبين في الشكل رقم 1. وتعتمد معظم الدراسات في هذا المجال على مقاييس تشمل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وجودة المؤسسات، والأداء الاقتصادي. وعلى الرغم من أن مؤشر الأداء قد يكون حساساً لاختيار بعض المؤشرات الفرعية (مثل إدراج "معدل الجريمة" أو "مؤشر عدم المساواة بين الجنسين")، فإن قيمته النهائية لا تتأثر بشكل كبير نظراً لاتساع الأبعاد التي يغطيها. ويعرض الشكل رقم 2 مؤشر الأداء التنموي المحسوب باتباع Afonso et al. (2003) لأكثر من 150 دولة بما فيها الدول العربية للأعوام 2010 و2022، مقابل مستوى الانفاق الحكومي.

[1] في سلسلة من المقالات المنشورة خلال الفترة من 2008 الى 2022 أجرى Afonso et al. تحليلات متتالية، مع الاحتفاظ بنفس مقياس الأداء التنموي مع استخدام تحليل تغليف البيانات غير المعلمية.

شكل رقم (1): المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الأداء التنموي[2]

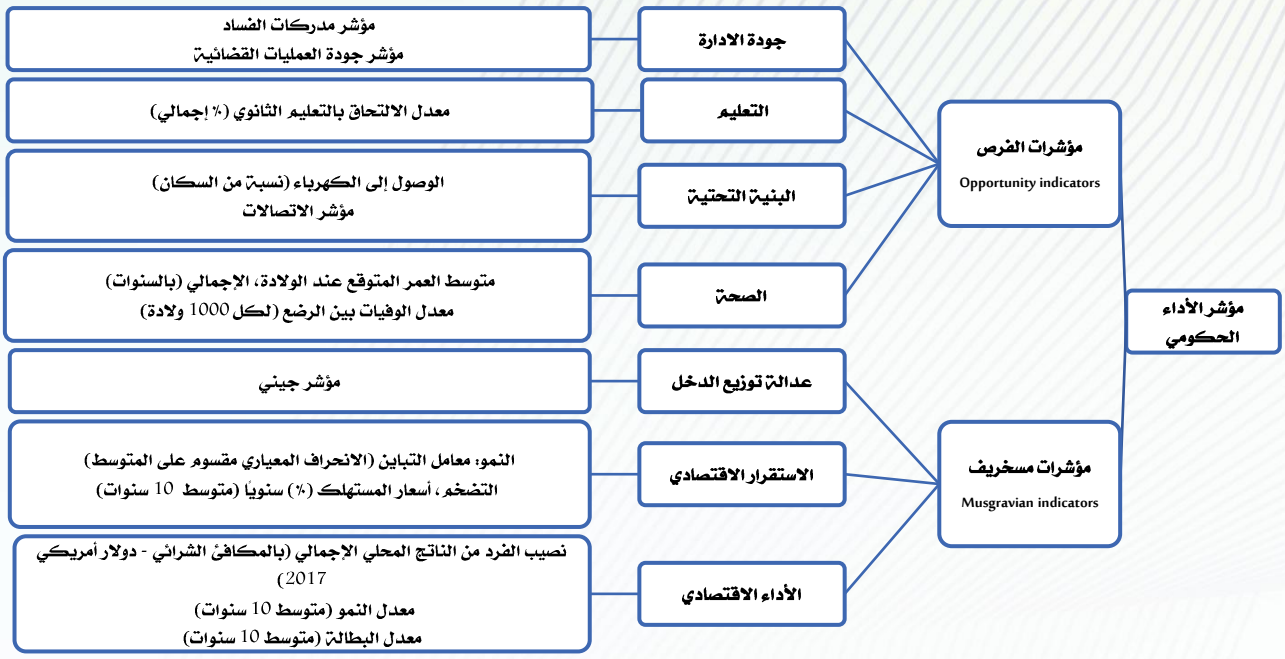

المصدر: إعداد الكاتب

يظهر تتبع تطور مؤشر أداء الدول التنموي ما بين 2010 و2022 أن بعض الدول حافظت على ريادتها مثل سنغافورة، بينما حافظت دول أخرى على نفس الأداء مع زيادة معدلات الإنفاق، مثل فرنسا، والصين، وليبيريا، والإكوادور. وفي المقابل، تمكنت عدة دول من تحسين أدائها التنموي - مثل الإمارات وميانمار وغامبيا وساحل العاج ورواندا وغانا وكمبوديا ونيبال وبنغلاديش - بزيادة محدودة في نسبة الإنفاق (5–7%)، ما انعكس في تحسن واضح في الكفاءة.

في المقابل، شهدت دول أخرى تراجعًا في الأداء خلال الفترة نفسها، منها الكويت ولبنان وعُمان وموريشيوس وأوكرانيا وكولومبيا وجامايكا والأردن وليبيا والغابون وغينيا الاستوائية وزيمبابوي والعديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء. ويعكس ذلك التحديات المتزايدة التي واجهتها هذه الدول، في ظل آثار أزمة 2008، وانهيار أسعار النفط عام 2014، وجائحة كوفيد-19، والحرب الروسية-الأوكرانية، وتأثيرات التغير المناخي. وفي ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري تحديد الجوانب الأكثر أهمية التي يمكن أن تساعد الدول الأضعف أداءً على تحسين مؤشر الأداء التنموي دون الافتراض التقليدي بأن أي تحسن يتطلب زيادة في الإنفاق. ومن الجدير التأكيد أن الفترة المختارة كانت كافية لقياس التغيرات في أداء الدول مع تجنب التأثير المباشر للأزمات، لا سيما الأزمة المالية لعام 2008 وجائحة كوفيد-19.

ومن ناحية الكفاءة فان الدول التي تحقق نفس مستوى الأداء لكنها تستخدم موارد أكبر تعد أقل كفاءة. فمثلاً تحقق الإمارات وأيرلندا مستوى أداء مماثلاً لسنغافورة، بينما تنفق الدول الإسكندنافية أكثر بكثير لتحقيق نفس المستوى، ما يعني أن سنغافورة أكثر كفاءة، تليها الإمارات وأيرلندا، ثم دول الرفاه الإسكندنافية. وينطبق الأمر نفسه على دول ذات أداء منخفض، مثل جنوب أفريقيا مقارنة بالغابون ورواندا. وتجدر الإشارة هنا الى أن حجم الدول وتركيبة السكان ليست بالضرورة محددًا لمستوى الكفاءة حيث تتغلب الصين والهند على العديد من الدول.

2 لتسهيل المقارنات بين الدول، جرى تطبيع Normalization المؤشرات الفرعية بحيث تتراوح قيمها بين (0 و1). ثم جُمعت هذه المؤشرات في سبعة مؤشرات رئيسية، على نحو سمح بحساب المؤشر المركب كمتوسط بسيط لهذه المؤشرات السبعة، مع إعطاء وزن متساوٍ قدره (7/1) لكل منها.

شكل رقم (2): مؤشر الأداء التنموي خلال الفترة 2010-2022

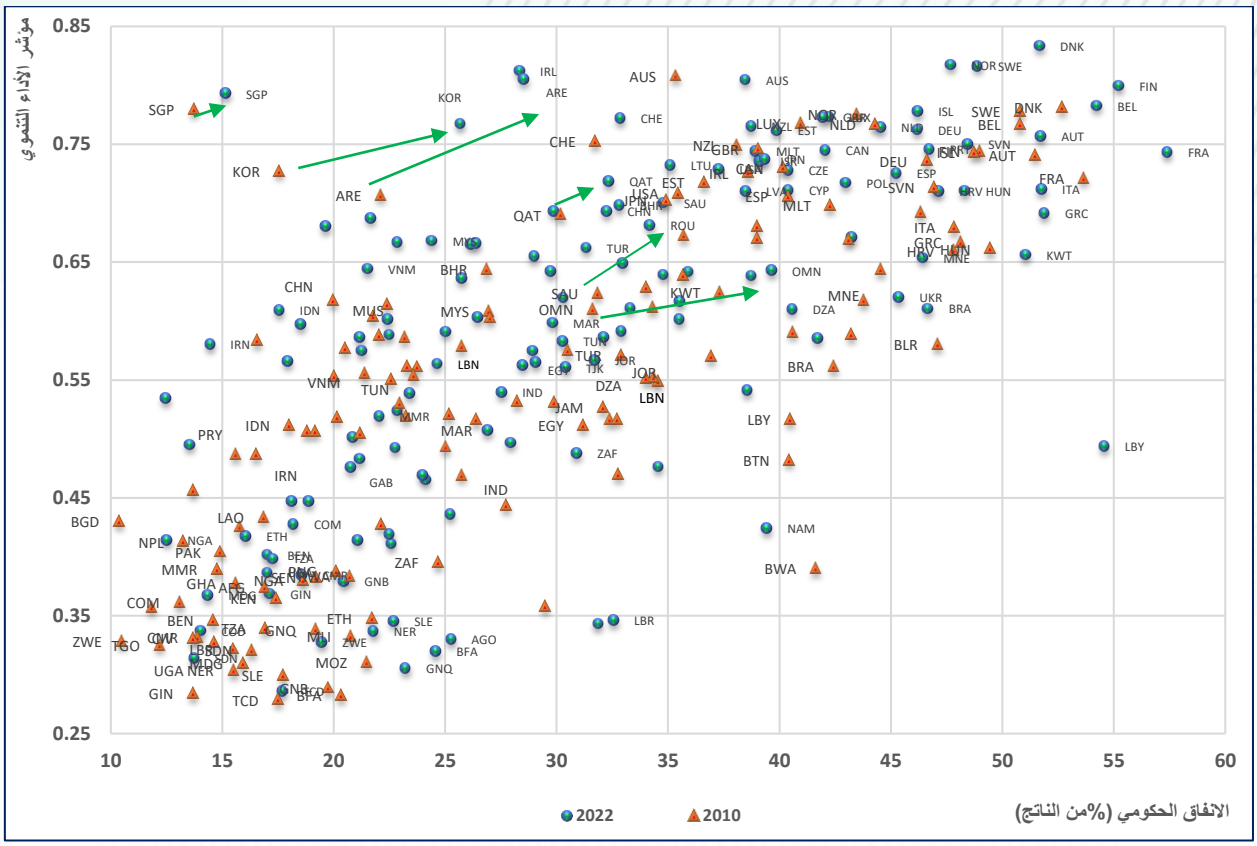

المصدر: اعداد الكاتب

▪ كفاءة الانفاق العام

من المهم مقارنة عدد كبير من الدول، لأن مفهوم الكفاءة نسبي ويُقاس عادةً من خلال مقارنة مستويات الأداء التنموي مع مستويات الإنفاق. كما أن وجود دول تختلف في هياكل إيراداتها — بين دول تعتمد أساسًا على عوائد الموارد الطبيعية وأخرى تعتمد على الإيرادات الضريبية التي قد تقيّد الأداء الاقتصادي — يثري التحليل. وقد جرى تقدير درجات كفاءة الإنفاق العام باتباع منهجية تحليل تغليف البيانات[3] للأعوام 2010 و2022 حيث استخدم الإنفاق الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) كمُدخل ومؤشر الأداء التنموي كمخرج. وتتراوح درجات الكفاءة بين (0 و1)، حيث تمثل الدول الواقعة على حد الكفاءة الاستخدام الأمثل للإنفاق العام، أي تحقيق أفضل أداء ممكن بالنظر إلى مستوى الإنفاق. وقد تكون الدولة كفؤة لأنها تنفق أقل وتحقق نتائج جيدة (مثل سنغافورة)، أو لأنها تنفق أكثر وتحقق أداءً أعلى (مثل أستراليا). أما الدولة ذات الإنفاق المرتفع والأداء المتوسط فتقع دون حد الكفاءة وتعد أقل كفاءة. ولا يعني هذا النهج أن دول الحدّ الكفء مثالية تماماً، بل إنها أكثر كفاءة نسبياً مقارنة بغيرها. ومن منظور السياسات العامة، يساعد هذا التحليل أيضًا في تحديد حجم عدم الكفاءة (الهدر) لدى الدول الواقعة دون الحد.

ويظهر الشكل رقم (3-1) أن متوسط عدم الكفاءة بلغ 31% عام 2010 وانخفض إلى 28٪ عام 2022، أي تحسن بمقدار 3% خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى تحسن أداء أغلب الدول بما فيها دول الدخل المتوسط في ضوء تصدر الدول الخليجية، حيث حققت تسع دول على درجة كفاءة مساوية أو أعلى من المتوسط العالمي، حيث تمكنت بعض الدول من تحسين كفاءتها الإنفاقية بفضل التحسن في بعض المؤشرات كجودة العمليات القضائية، ومعدل وفيات الرضع ومؤشر الاتصالات ومؤشر جيني ومعدل التضخم ومعدل البطالة.

3 تم استخدام teradial في برمجية Stata، علما بأن برمجيات أخرى كثيرة تتيح قياس الكفاءة على غرار DEAالصادر عن جامعة كوينزلاند. وقد تم افتراض عوائد متغيرة إلى الحجم (VRS) لأن الدول قد لا تعمل عند الحجم الأمثل وتسعى إلى تعظيم المخرجات عند مستوى إنفاق ثابت.

من جهة أخرى يظهر الشكل رقم (3-2) الذي يبين نتائج الكفاءة الانفاقية المعدلة عند الاخذ بعين الاعتبار مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ضمن المؤشرات الفرعية بأن قطاع البيئة يشكل تحد هام بالنسبة لبعض الدول خاصة المصدرة للنفط التي تشهد تراجعا في درجة الكفاءة، على عكس بعض الدول الأخرى التي تشهد تحسنا في قيمة درجة الكفاءة، مما يستدعي سياسات خاصة لتقليل مستوى الانبعاثات لما لها من تأثيرات على بقية القطاعات خاصة الصحة. وتشير النتائج عموما إلى أن الدول العربية يمكنها الاستفادة أكثر من خفض الإنفاق مع الحفاظ على نفس مستوى الأداء أو تحقيق أداء أفضل عند نفس مستوى الإنفاق. وتجدر الإشارة هنا الى أن هذه الاستنتاجات تبقى عامة (بالنظر الى شمول مؤشر الأداء التنموي المعتمد) ولا تخص قطاع معين وهو ما يستدعي عند الحاجة قياس كفاءة الانفاق الحكومي لقطاع معين، التعليم على سبيل المثال، لرصد مدى كفاءة الانفاق الحكومي على قطاع التعليم بالتحديد في ضوء جودة المخرجات التعليمية.

شكل رقم (3): تطور الكفاءة الإنفاقية للدول العربية خلال الفترة 2010-2022

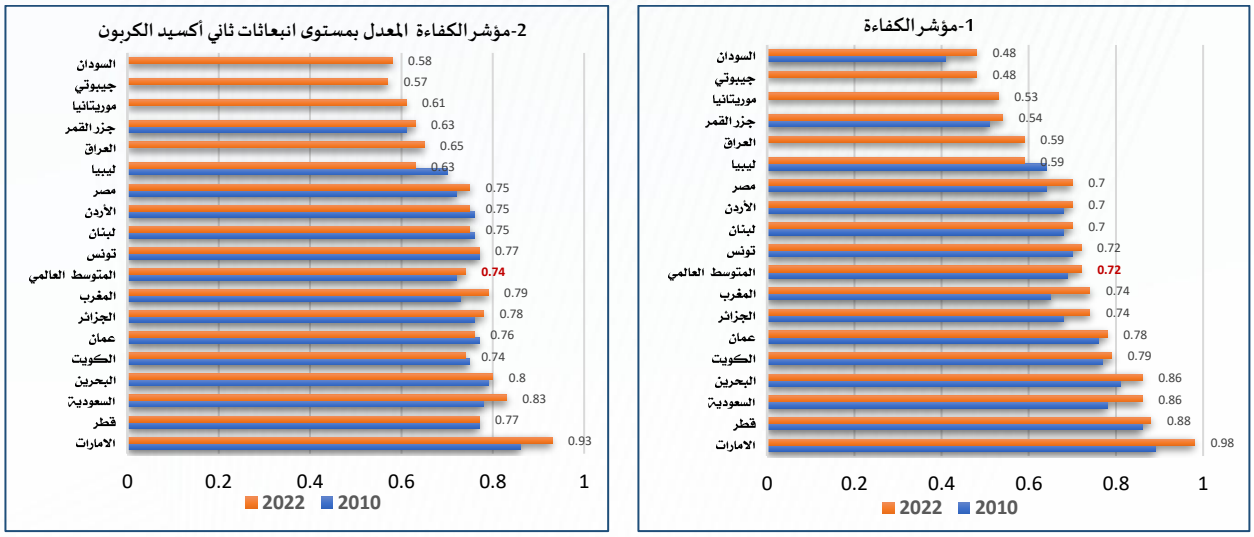

المصدر: اعداد الكاتب.

3. محددات الكفاءة الإنفاقية

امتد المسار الثاني من الأدبيات ليكمّل الأول من خلال دراسة محددات الفروق في كفاءة الإنفاق العام بين الدول. وقد جرى فحص العديد من المتغيرات، بما في ذلك الدخل، والمؤسسات (باستخدام مؤشرات الفساد والديمقراطية وفعالية الحكومة وغيرها)، ونوعية رأس المال البشري، وعدد السكان، والتضخم، والانفتاح التجاري[4]. وقد دعت دراسة Adegboye and Akinyele (2022) حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والإرث الاستعماري وكفاءة الإنفاق الحكومي في 40 دولة أفريقية خلال الفترة 2000–2020، إلى الاستخدام الكفء للموارد وبناء إطار مؤسسي سليم لتحسين كفاءة الإنفاق العام في هذه الدول. وقدّم Yun (2020) مراجعة تفصيلية للأدبيات حصر فيها أهم المتغيرات المؤثرة في الكفاءة الإنفاقية فيما يلي:

- **ريع الموارد الطبيعية**

أظهرت النتائج أثرًا سلبيًا ومعنويًا في معظم التقديرات، مما يؤكد أن وفرة الموارد الطبيعية ترتبط بأداء أقل كفاءة وهو ما يتماشى مع أدبيات "لعنة الموارد" التي تربط الاعتماد على الموارد بالأنشطة الريعية وضعف الكفاءة.

4 Hauner and Kyobe, 2010؛ Antonelli and de Bonis, 2019؛ AlBassam, 2020؛ Sikayena et al., 2022.

- **التطور المالي**

لمؤشر التطور المالي أثر إيجابي ومعنوي في جميع الدراسات، ما يبرز أهمية النظام المالي المتطور في دعم النمو والاستثمار والسياسات المالية. فضعف التطور المالي يقيّد تمويل العجز ويزيد كلفته ويحد من القدرة على الإنفاق الجديد ويؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص.

- **الانفتاح التجاري**

ظهر بأثر إيجابي ومعنوي في معظم التقديرات، مع تحسن ملحوظ في عام 2022، ويُعزى ذلك إلى التعافي بعد جائحة كوفيد-19 وارتفاع التجارة الرقمية والشراكات الإقليمية وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد. ويتوافق هذا مع الأدبيات التي تربط الانفتاح التجاري بالنمو الصناعي وزيادة الإنتاج.

- **استثمارات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي**

أظهرت النتائج أثرًا محدودًا وغير مستقر لاستثمارات القطاع الخاص، ما يشير إلى أن ارتفاع الكفاءة قد لا يكون نتيجة كفاءة الإنفاق العام، بل بسبب قيام القطاع الخاص بدور أكبر في تقديم الخدمات.
كما لم تظهر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دلالة معنوية، مما يعكس تعقيد العلاقة بين الاستثمار الخاص والكفاءة العامة، والتي تعتمد على جودة الحوكمة وتوجيه الاستثمار.

- **التعقيد الاقتصادي**

برز التعقيد الاقتصادي كأحد أهم محددات الكفاءة، إذ إن الدول ذات الهياكل الإنتاجية المتنوعة والمتقدمة تتمتع بحوكمة ومؤسسات أفضل، مما يسمح بتوجيه الإنفاق العام بصورة أكثر فاعلية نحو الابتكار والتعليم والبنية التحتية.

- **الدين العام**

لم يظهر مستوى الدين أثرًا معنويًا واضحًا، مما يعني أن ارتفاع الدين لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الكفاءة. وقد يُفسَّر ذلك بتأثير الرافعة المالية للدين عندما يُوجَّه نحو مشروعات تنموية منتجة.

4. الخاتمة والتوصيات

يُعدّ الإنفاق العام أداة أساسية لتحسين أداء القطاع العام وتحقيق أهداف النمو والاستدامة خاصة في الدول النامية التي تسعى لسد الفجوة التنموية مع الدول المتقدمة، إلا أن تزايد الحاجة إلى الإنفاق خلق ضغوطًا مالية متزايدة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مما أثار تساؤلات حول كفاءته والعوامل المؤثرة فيه.

سعى هذا الموجز الى ابراز الأهمية المحورية لمفهوم الكفاءة الإنفاقية ورصد واقعها في الدول العربية وتطورها بين 2010 و2022، بهدف الدفع بإعطائها الأهمية المستحقة ضمن الاجندات الإصلاحية في الدول العربية.

- وتشير النتائج إلى أن تحسين كفاءة الإنفاق العام يتطلب تطوير القطاع المالي، ودعم التعقيد الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتوجيه عوائد الموارد الطبيعية والاقتراض نحو استثمارات منتجة، إضافةً إلى الإصلاحات المؤسسية، وتسريع الرقمنة، وتنمية رأس المال البشري، وترشيد حجم الجهاز الإداري، والاستفادة من الاستثمار الخاص والأجنبي عبر توجيهه لقطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية ضمن أطر تنظيمية ورقابية فعّالة.

- بالرغم من التحسن الملحوظ في مؤشري الأداء التنموي والكفاءة الإنفاقية في العديد من الدول هناك مساحة كبيرة لتعزيز كفاءة السياسة الإنفاقية وجودة مخرجاتها بعلاقة مع نهج السياسة المالية نفسها في إعداد الموازنة وتخصيص الموارد لا سيما من خلال ربط الإنفاق بمؤشرات أداء واضحة ودقيقة (تكون مرتبطة بالرؤى والخطط الوطنية)، وإمكانية ترشيد الأجور والدعم بالاعتماد على الربط بمقاييس منضبطة للأداء أو الاستحقاق وتعديل كفة الانفاق نحو الانفاق الرأسمالي.

- يُوصى كذلك باعتبار جملة من التحديات التي تحد من نجاعة العملية الاقتصادية والإنتاجية مما يضعف النمو التشغيلي المستدام، على غرار الرقمنة والدورة المستندية وبيئة الأعمال التي يمكن أن

تكون معوقات أو مسرعات للتنمية والاستدامة والتي تجعل الإنفاق بدون مردودية كافية، لا سيما من خلال اضعاف دور القطاع الخاص الذي يمكن أن يعوض الانفاق الحكومي في العديد من المجالات ويسمح بذلك بتعزيز المخرجات التنموية وتحسين مستوى الكفاءة الإنفاقية للدولة.

- هذه التحديات تستدعي زيادة التركيز على أسس التخطيط التنموي السليم وتعزيز مراقبة الأداء وزيادة الشفافية. وإذا أريد لهذه الإصلاحات الفنية للسياسة المالية أن تأخذ حظها فلا بد من التنبه أن إعادة التوازن لأبواب الموازنة يتطلب مراجعة سياسة التوظيف الحكومي وخلق قطاعات وفرص اقتصادية جديدة وموائمة لقوة العمل الوطنية وتعزيز مخرجات التعليم وربطها بالمهارات المعاصرة للمساعدة في إعادة هيكلة وتنويع الاقتصاد وقوة العمل الوطنية بشكل يعزز النمو الاقتصادي المستدام، لا سيما من خلال تطبيق السياسات الصناعية الحديثة.

المراجع

Adegboye A., and Akinyele, O.D., (2022). Assessing the determinants of government spending efficiency in Africa, Future Business Journal 2022, 8(1):47. doi.org/10.1186/s43093-022-00142-8.

Afonso, A., Jalles, J., Venâncio, A. (2019). Taxation and Public Spending Efficiency: An International Comparison, REM WP 080-119.

Afonso, A., Jalles, J., Venâncio, A. (2021). Structural Tax Reforms and Public Spending Efficiency, Open Economies Review, 32, 1017–1061.

Afonso, A., Kazemi, M. (2017). Assessing Public Spending Efficiency in 20 OECD Countries, in Inequality and Finance in Macrodynamics (Dynamic Modeling and Econometrics in Economics and Finance), Bökemeier, B., Greiner, A. (Eds). Springer.

Afonso, A., Romero, A., Monsalve, E. (2013). Public Sector Efficiency: Evidence for Latin America. IADB Discussion Paper IDB-DP-279.

Afonso, A., Schuknecht, L. and Tanzi, V. (2008). Income Distribution Determinants and Public Spending Efficiency. Working Paper Series, No 861. European Central Bank.

Afonso, A., Schuknecht, L. and Tanzi, V., (2010). Public Sector Efficiency: Evidence for New EU Member States and Emerging Markets. Applied Economics, 42, 2147 – 2164.

Afonso, A., Schuknecht. L., Tanzi, V. (2003). Public sector efficiency: An international comparison, Working Paper Series, No 242. European Central Bank.

Afonso, J. Tovar Jalles, Venâncio, A., (2022). Do Financial Markets Reward Government Spending Efficiency? Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, doi: https:// doi.org/10.1016/j.intfin.2022.101505.

AlBassam A., (2020). A model for assessing the efficiency of government expenditure, Cogent Economics & Finance, 8:1, 1823065, DOI: 10.1080/23322039.2020.1823065.

Antonelli, M.A, and De Bonis, V., (2017). Social Spending, Welfare and Redistribution: A Comparative Analysis of 22 European Countries, Modern Economy, Vol.8 No.11.

Hauner, D. and Kyobe , A., (2010). Determinants of Government Efficiency, World Development, 2010, vol. 38, issue 11, 1527-1542.

Sikayena, I. Bentum-Ennin, I. K. Andoh, F. and Asravoral, R., (2022). Efficiency of public spending on human capital in Africa, Cogent Economics & Finance, 10: 2140905https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2140905.

Yun, W. S., (2020). Assessment of public expenditure efficiency: a review. Journal of Economics and Sustainability, (JES), 2020. Volume 2, Issue 2, 27-38.

قائمة إصدارات "موجز السياسات"

العنوان	المؤلف	رقم العدد
1. تحديات التنمية العربية وضرورة إعادة ترتيب أجندة السياسات التنموية	د. بلقاسم العباس	الأول
2. إشكالية المديونية وسبل مواجهتها في الدول العربية	د. نواف أبو شماله	الثاني
3. المخاطر الاجتماعية في الدول العربية وسبل مواجهتها	د. فيصل المناور	الثالث
4. التنويع الاقتصادي في الدول العربية والحاجة إلى سياسات صناعية حديثة: المبررات والتطبيق	د. وليد عبد مولاه	الرابع
5. ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية: تنوع الأسباب وعمق المخاطر ومدى فعالية السياسات	د. معز العبيدي	الخامس
6. إفلاس بنك وادي السيليكون "Silicon Valley Bank" وتداعياته على الاقتصاديات العربية	د. محمد شيخي	السادس
7. المنافسة رافعة للتنمية المالية؟ دروس وتوصيات للدول النامية	د. وليد عبد مولاه	السابع
8. هل أنظمة سعر الصرف المرن ملائمة لاقتصادات الدول الخليجية	د. وشاح رزاق	الثامن
9. هل ستفاقم التطورات الاقتصادية العالمية المستجدة من وطأة التحديات التنموية العربية وكيف يمكن التخفيف منها؟	د. بلقاسم العباس	التاسع
10. تحقيق الأمن الدوائي العربي: فرصة للنهوض بصناعة الأدوية في الدول العربية	د. محمد أمين لزعر	العاشر
11. Central Banks and Climate Change: Monetary in Policies for Achieving Environmental Transition the Arab Region	د. معز العبيدي	الحادي عشر
12. كيف يمكن للتحوّل الرقمي أن يعزز النمو الاقتصادي في الدول العربية؟	د. محمد باطويح	الثاني عشر
13. التجارة الإلكترونية في الدول العربية: الفرص والتحديات	د. علم الدين بانقا	الثالث عشر
14. القدرة الإحصائية وفجوة البيانات العربية	د. بلقاسم العباس	الرابع عشر
15. A Greening Macroprudential Policies in Arab Region Framework in Early-Stage Development	د. معز العبيدي	الخامس عشر
16. الدول العربية في مواجهة السياسة التجارية الأمريكية الجديدة: الآثار والسياسات	د. وليد عبد مولاه د. بلقاسم العباس	السادس عشر
17. الصراعات التجارية ومستقبل المنظومة التجارية العالمية	د. نواف أبو شماله	السابع عشر
18. رفع كفاءة الإنفاق العام كمدخل للإصلاح المالي وتعظيم الأداء التنموي في الدول العربية	د. وليد عبد مولاه	الثامن عشر

The Arab Planning Institute - Kuwait

In 1966, the Government of the State of Kuwait, in collaboration with the United Nations Development Programme (UNDP), established the “Kuwait Institute for Economic and Social Planning in the Middle East” as an independent Kuwaiti institution. This initiative was launched in accordance with the agreement concluded at the time between the Government of Kuwait and the UNDP, covering the first five years of the institute’s inception.

Upon the conclusion of that initial period, and in response to the request of the Government of Kuwait, along with several other Arab governments—motivated by their belief in the vital role of planning in achieving Arab economic and social development, and their commitment to strengthening ties, unifying efforts, and enhancing Arab development cooperation—procedures were initiated in 1972 to transform the institute into an independent Arab institution under the name “The Arab Planning Institute in Kuwait”. During this transitional phase, the United Nations continued its support for an additional five years by providing number of international experts and a series of training scholarships.

Between 1978 and 1980, the founding and acceding Arab states formally approved the agreement establishing the Arab Planning Institute (API). It was thereby recognized as an independent, non-profit Arab institution whose principal mission is to support the development efforts of Arab countries through the preparation of consultancy studies and research, conducting capacity-building programs, provision of institutional support, organization of development-focused conferences, and publication of specialized development literature.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

أنشـأت حكومة دولة الكويت عام 1966 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط" كمؤسسة كويتية مستقلة؛ وذلك وفقًا للاتفاقية التي عُقدت آنذاك بين حكومة دولة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنوات الخمس الأولى من إنشائه.

وبانتهاء تلك الفترة، وبناءً على رغبة حكومة دولة الكويت وعدد من الحكومات العربية، إيماناً منها بأهمية التخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وحرصاً على توطيد الروابط وتضافر الجهود والتعاون الإنمائي العربي، بدأت في عام 1972 إجراءات تحويل المعهد إلى مؤسسة عربية مستقلة باسم "المعهد العربي للتخطيط بالكويت"، واستمر دور الأمم المتحدة في تلك الفترة بالمساهمة لمدة خمس سنوات أخرى بتوفير عدد من الخبراء الدوليين، إضافة لعدد من المنح التدريبية.

وتوالت خلال الفترة من عام 1978 إلى عام 1980 موافقات الدول العربية المؤسِّسة والمنضمَّة على اتفاقية إنشاء "المعهد العربي للتخطيط بالكويت"، وتم إقراره كمؤسسة عربية مستقلة لا تهدف للربح، ومهمته الرئيسية هي دعم المسيرة التنموية في الدول العربية من خلال إعداد الدراسات الاستشارية والبحثية، عقد برامج بناء وتنمية القدرات، تقديم الدعم المؤسسي، تنظيم اللقاءات التنموية، وإصدار المنشورات الإنمائية المتخصصة.

تليفون: 22093080 (965+)

صندوق بريد: 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

بريد إلكتروني: api@api.org.kw

الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org